

هل تشارك مصر في مشاريع الإعمار داخل العراق

الشركات المصرية تتربح تذليل بغداد لكافة العقبات أمام دخولها السوق العراقية



يطرح خبراء بالبحر خلال الفترة الراهنة قضية إعادة إعمار المناطق المدمرة بفعل الحرب على تنظيم داعش في العراق، كإحدى المهمات العاجلة ذات الأولوية لوضع البلاد على مسار الخروج من الحرب واستعادة الاستقرار، لاسيما تذليل الصعوبات أمام الشركات المصرية التي تتحين الفرصة للدخول إلى هذه السوق للمشاركة في خطط التعمير.

القاهرة - يتطلع المستثمرون المصريون في قطاع البناء والتشييد إلى الاستثمار بحصة في السوق العراقية بعد التقارب الكبير بين البلدين، رغم بعض التحديات التي لا تزال تعترض الشركات الأجنبية أمام اقتحامها البلاد.

ويرى خبراء مصريون أن القاهرة لديها رغبة كبيرة في مشاركة الشركات المصرية في مشروعات إعادة إعمار العراق، التي تبدي ترحيبا كبيرا بهذا الأمر.

وأشاروا إلى أن التجربة المصرية في التنمية العمرانية وتطوير البنية التحتية قابلة للتكرار في العراق، الذي يحتاج لهذه التنمية كثيرا.

ويكمن أن تتدفق الاستثمارات العربية بكثافة إلى العراق لكنها تنتظر انضاح بوصلة بغداد، خاصة بشأن النفوذ الإيراني الواسع وتحسين مناخ الاستثمار.

وأكد مرسى خلال اللقاء سعي بلاده لتوظيف كافة الإمكانيات التصنيعية والتكنولوجية والبشرية المتوفرة لديها للمشاركة في إعادة إعمار العراق من خلال المشاركة في تنفيذ المشروعات الصناعية الكبرى الدفاعية والمدنية.

والتقى كذلك وزير الإسكان المصري عاصم الجزار رئيس اتحاد المقاولين العراقيين على السنا في لبحث نقل الخبرات والتجارب المصرية في مجال البناء والتنمية العمرانية للدولة العراقية.

وفي ضوء تلك اللقاءات يعتقد حسن عبدالعزيز رئيس الاتحاد الأفريقي لمقاولي التشييد والبناء، والذي شارك في اجتماع الجزار والسنا في مصر لديها رغبة كبيرة في المشاركة في إعادة إعمار العراق.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى عبدالعزيز قوله إنه "تم الاتفاق خلال الاجتماع على توجيه دعوة لوزيرة الإسكان العراقية لزيارة مصر والإطلاع على المشروعات التي يتم تنفيذها في مصر على أرض الواقع".

وتنفذ الحكومة المصرية سلسلة كبيرة من المشروعات القومية غير المسبوقة في كافة المجالات، وفي مقدمتها العاصمة الإدارية الجديدة.

وأكد عبدالعزيز أن مصر ستترسل شركاتها المتخصصة في المشروعات التي تمثل أولوية للعراق لتنفيذ هذه المشروعات، مشيرا إلى أن الشركات المصرية لديها خبرة في السوق العراقية، كما أن العلاقات بين الشعبين طيبة.

ويفضل العراقيون التعامل مع الشركات المصرية، حيث أن استنساخ التجربة المصرية في تطوير البنية التحتية مرة أخرى ممكن خاصة وأن العراق يعاني من أزمات في كافة الجوانب في الإسكان والمياه والصرف الصحي والكهرباء وغيرها.

ويؤكد خبراء أن الشركات المصرية في الحقيقة عملاقة في مجال التنمية العمرانية، ولها خبرات كبيرة، ومنتشرة في أفريقيا والدول العربية. وقال الخبير الاقتصادي وليد جاب الله إن "هناك ترحيبا كبيرا من قبل العراق بالتعاون مع الشركات المصرية، خاصة أن العلاقات بين البلدين تاريخية".

حياة جديدة تحاول أن تنبعث من تحت الركام

وتابع أن "مصر لديها الكثير من الإمكانيات والقدرات التي يمكن أن تساعد العراق في إعادة الإعمار، وتكرار هذا النموذج من تطوير البنية التحتية وتنفيذ مشروعات طويلة الأجل، ويوجد تجارب كبيرة من كافة الأطراف".

وحول أسواق العلاقات بين مصر والعراق، أوضح فهمي أن هناك "انفراجا بعد ذلك من انتهاء البطالة الجزئية مدخل العلاقات بين القاهرة وبغداد يتركز على مقاربة اقتصادية وإستراتيجية وتعاون في مجالات متعددة.

وهذا الأمر سيساعد على تطوير مستوى العلاقات وينقلها نقلة إستراتيجية في الفترة المقبلة، لاسيما مع ترحيب العراق بالدور المصري في هذا الوقت.

ويعتقد كثيرون أن القمة الأخيرة بين قادة دول مصر والعراق والأردن سيكون لها مردود مهم وزخم كبير يفتح الباب لمزيد من التعاون وإزالة العقبات التي تحد من نفاذ الشركات والعمالة.

ويشير طارق فهمي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة إلى أن العراق يريد من مصر تعاونا كبيرا في مجالات متعددة مثل الصحة والتعليم والتنمية والتدريب بالإضافة إلى مشروعات إعادة الإعمار.

وأضاف فهمي لشينخوا أن "مصر لديها تجربة كبيرة في مجالات متعددة، وأعتقد أن هناك فرصة جيدة للمشاركة في إعادة إعمار العراق".

في العامل المصري بعدما شهد العالم ما قام به من إنجازات في مجال التشييد والبنية التحتية بتكنولوجيا متطورة وفي وقت قصير.

وقال جاب الله إنه "يمكن نقل التجربة المصرية العمرانية إلى العراق لاسيما أن المصريين أقرب للعراقيين من غيرهم، وكانت لهم مساهمات تاريخية في العراق".

ولدى الخبراء قناعة بأن العراق دولة قادرة على تمويل عمليات التشييد والبناء على نطاق واسع، بعد أن ساد الأمن معظم أراضيه.

ولكى يتم ذلك بصورة أكثر سهولة فإن الأردن يمكن أن يكون البوابة والرباط بين مصر والعراق لمرور الآلات والبضائع.

وأوضح جاب الله، وهو عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، أن الفترة الماضية شهدت عقد الكثير من اللقاءات بين المسؤولين المصريين والعراقيين، وأبدى الجانب العراقي ترحيبه بدخول الشركات المصرية للسوق العراقية للمساهمة في إعادة الإعمار.

ويعتبر قطاع التشييد والبناء من أهم القطاعات التي يمكن أن تشارك فيها الشركات المصرية في دولة العراق، حيث اكتسبت الشركات المصرية خبرات كبيرة بتنفيذها المشروعات القومية في مصر بمختلف أنواعها.

وثمة بالفعل بعض الشركات المصرية المتواجدة بالعراق منها المقاولون العرب وأوراسكوم وبتروجيت، كما أن هناك نقعة

وشهدت الأيام القليلة الماضية سلسلة لقاءات بين الطرفين، بدأت بقمة ثلاثية جمعت بين الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والعاقل الأردني الملك عبدالله الثاني في عمان.

وركزت القمة بشكل أساسي على توسيع التعاون الاقتصادي بين البلدان الثلاثة، لاسيما مشروعات الربط الكهربائي والطاقة والمنطقة الاقتصادية المشتركة.

كما عقد وزير الدولة للإنتاج الحربي المصري محمد أحمد مرسى والسفير العراقي بالقاهرة أحمد نايف الدليمي اجتماعا بالقاهرة، لبحث التعاون في مجالات التصنيع المشترك بين البلدين.



وليد جاب الله
ثمة إمكانيات لإعادة التجربة المصرية العمرانية في العراق
حسن عبدالعزيز
مصر ستترسل شركاتها لتنفيذ مشاريع تمثل أولوية للعراق

ضغوط بريطانية لفرض زيادة ضريبية تمول تداعيات الإغلاق

الجزئية للعمال المستقلين وتمويل برنامج دعم الوجبات في المطاعم. غير أن الوضع المالي سيتحسن بعد ذلك مع انتهاء البطالة الجزئية للموظفين بنهاية أكتوبر المقبل، رغم خطر تزايد موجة تسريح الموظفين التي تطول البلد حاليا بشدة.

12 مليار إسترليني تريد الحكومة جمعها عبر زيادة الضريبة الموظفة على الشركات

وشسبت وكالة رويترز إلى مايكل هيوسون المحلل لدى شركة سي.إم. سي ماركس قوله إن "هذا قد يمنح وزير المالية هامش تحرك ضئيلا هذا الخريف" حين يعلن ميزانية تنتظر بترقب كبير.

ويبقى أن الاقتصاد البريطاني تخطى الأسوأ على الأرجح، وأن النشاط باشر انتعاشا كبيرا منذ مايو الماضي، مع إعادة فتح المتاجر والمصانع تدريجيا، كما عاود استهلاك الأسر الارتفاع وهو ما تظهره أرقام مبيعات التجزئة الصادرة الجمعة عن المكتب الوطني للإحصاءات.

وعكس تخطي الدين العام حاجز تريليوني إسترليني بسبب التكاليف الباهظة لقيود الإغلاق نتيجة كورونا، حجم التحديات الهائلة التي تواجه الحكومة من أجل امتصاص الزيادة الضخمة في الإنفاق الحكومي.

وتترواح خطط الحكومة التي أعلن عنها رئيس الوزراء بوريس جونسون قبل أسابيع من مخطط كبير لدعم الوظائف وتخفيضات ضريبية إلى خصومات لمرطادي المطاعم.

وأظهرت بيانات صدرت الشهر الجاري أن تعافي اقتصاد بريطانيا من صدمة الجائحة يكتسب زخما، لكن اقتراض الحكومة تجاوز تريليوني إسترليني في حين تتصاعد المخاوف من فقد الوظائف مستقبلا.

وما زال أمام الاقتصاد طريق طويل للتعافي بعدما انكمش بمعدل غير مسبق بلغ 20 في المئة في الربع الثاني من العام، في أكبر تراجع لأي دولة كبيرة، وكان سوناك قد قال في السابق إن بعض الضرائب ستزيد على المدى المتوسط، ولكن المقترح الجديد قد يواجه معارضة شديدة خاصة في ظل الظروف الراهنة.

ويرجع محللون أن يواصل العجز في المالية العامة الارتفاع هذا الشهر مع تسديد آخر دفعات من تدابير البطالة

لندن - كشفت تقارير بريطانية الأحد أن هناك ضغوطا كبيرة من وزارة المالية من أجل فرض المزيد من الضرائب بهدف جمع تمويلات إضافية تواجه بها الحكومة تداعيات الإغلاق.

وأوردت صحيفتان كبيرتان أن مسؤولي الخزانة يضغطون من أجل زيادة الضرائب لسد الفجوات في المالية العامة للدولة بسبب جائحة فيروس كورونا.

ونشرت صحيفة صنداي تلغراف أن تلك الزيادة ستتيح لوزارة المالية جمع 20 مليار جنيه إسترليني (26.7 مليار دولار) سنويا، وقد يدخل بعضها حيز التنفيذ في ميزانية نوفمبر. في المقابل، أشارت صحيفة صنداي تايمز إلى أن المسؤولين يضعون خططا لفرض ضرائب لجمع 30 مليار إسترليني من الأرباح والأسهم وضريبة الشركات.

وقالت صنداي تايمز إن "الحكومة تخطط في ميزانيتها لزيادة ضريبة الأرباح الرأسمالية وضريبة الشركات". ولفقت إلى أن وزير المالية ريشي سوناك يدرس اقتراحا لرفع ضريبة الشركات إلى 24 في المئة من 19 في المئة لجمع 12 مليار إسترليني العام المقبل، تزيد إلى 17 مليار إسترليني في 2023/2024.

معايير تجارية صينية للتحكم في مصير تطبيق تيك توك

قواعد التصدير الجديدة يمكن أن تمنح بكين القول الفصل في مسار أي عملية للبيع.

ومنذ مطلع هذا الشهر، ضاعفت إدارة ترابم ضغوطها على بايت دانس للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تخليها عن حصتها في تيك توك لصالح مايكروسوفت الأميركية في خطوة تعكس الإصرار على تقليص فرص المناورة خصوصا وأن البديل جاهز.

وستصبح مايكروسوفت، التي تملك أيضا شبكة لينكد إن للتواصل الاجتماعي، منافسا رئيسيا لشركات عملاقة في مجال التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وسناب إنفا نجتحت في الاستحواذ على تيك توك.

وذكرت رويترز في وقت سابق الشهر الجاري أن شركة بايت دانس تلقت اقتراحا من بعض مستثمريها، بما في ذلك شركتا سيوكيا وجنرال أتلانتيك لنقل معظم ملكية تيك توك إليهم.

وبموجب الصفقة المقترحة ستسيطر مايكروسوفت على عمليات تيك توك في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا.

وقالت عملاق وادي السليكون إنه سيضمن نقل كل البيانات الشخصية للمستخدمين الأميركيين لتطبيق تيك توك وبقاتها في الولايات المتحدة.

من الصين، يتم بموجبها توسيع قيود التصدير لتشمل تكنولوجيا خدمة المعلومات الشخصية القائمة على تحليل البيانات وتقنية واجهة الذكاء الاصطناعي.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى كوي فان، من جامعة الأعمال والاقتصاد الدولي الصينية قوله، إن "التعديلات الجديدة يمكن أن تشمل التقنيات الخاصة بشركة بايت دانس، التي يتبعها تطبيق تيك توك المنصة الرقمية المخصصة لمشاركة وتريب الفيديوهات القصيرة".

وأوضح أنه حتى لو لم يعد لدى بايت دانس حصة في تيك توك، فمن المحتمل أن تكون هناك بعض عمليات نقل التكنولوجيا التي قد تنتهك القواعد، ولم تعلق بايت دانس حتى الآن على القواعد الجديدة.

ورغم الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب الذي يجبر بايت دانس على بيع أعمال تيك توك في الولايات المتحدة إلى شركة أميركية في غضون 90 يوما، فإن

بيكين - أجرت السلطات الصينية حديثا على قواعد التصدير لإعطاء نفسها القول الفصل في البيع القسري لمنصة التواصل الاجتماعي تيك توك التابعة لمجموعة بايت دانس الصينية. وتعتبر هذه الخطوة أحدث تحرك في الحرب التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة، لقطع الطريق أمام طموحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب لنش نشاط الشركات الصينية في البلاد.

ولأول مرة تقوم بكين بهذا الأمر منذ العام 2008 حينما خضعت فيها اللوائح المتعلقة بالتصدير إلى التعديل، ما يعني أن الصينيين مصريون على تحدى القيود الأميركية مهما كلفهم ذلك من أجل الحفاظ على أعمال الشركات المحلية التي تعمل في الخارج.

وأصدرت وزارة التجارة الصينية تعديلات على "قائمة التقنيات المحظورة أو المقيد تصديرها

